# فاعلية القراءات القرآنية في التصحيح والتيسير اللغوي

د. مختار درقاوي

جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف

**ملخص:**

يتناول البحث مسألة الاحتجاج والاستشهاد بالقراءات القرآنية بجميع أنواعها، والاستناد إليها في إثبات سلامة تعبيرٍ، وفي اتخاذها مرتكزا لتحقيق التيسير اللغوي، ودليلا قويا فاعلا لتصحيح كثيرٍ من العبارات والاستعمالات التي درج عدد من اللغويين على جعلها في خانة الخطأ اللغوي نتيجة التسرّع أو بسبب تمسّكهم وتبنّيهم لموقف متشدّد من دون بعد نظر وفقه صريح للعربية ونواميسها، وخصائصها.

ولا ينسحب هذا الرأي على القراءات الصحيحة فحسب، بل على القراءات جميعها بما فيها الشاذة، التي تعدّ أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي تصلح أساسا للدراسة الحديثة.

**Abstract:**

This paper deals with the issue of protesting in all kinds of Koranic readings, and in backing for it to prove the safety of the expression and in taking it as a source for achieving the linguistic facilitation, and a very strong and active evidence in correcting many of statements and uses that many of linguists considered it in the part of linguistic error due to haste or because of their adherence to and adoption of the position of radical Without the foresight and the jurisprudence of the flow of Arabic and its characteristics.

This view does not apply the correct readings, but also on all the readings, including abnormal which is the richest article in linguistic heritage and Olney serve as a basis for modern study

## مقدمة:

عرف الموقف النقدي اللغوي الحديث في أمر ذي صلة بالقراءات القرآنية* اتجاها ومسارا منفتحا شابه إلى حد ما المنهج الكوفي، مثّله جماعة من أهل المعرفة، كأحمد مختار عمر، وإبراهيم السامرائي، وعبد الصبور شاهين، ومحمد المبارك، وتمام حسان، وسعيد الأفغاني، وشوقي ضيف، وعبده الراجحي، وعبد العال سالم مكرم، وآخرين دعا هذا الاتجاه إلى ضرورة بل وجوب دخول القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس المعاصر، سواء الأدبي أم اللغوي.

ذلك لأنّ القراءات "سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره؛ لأنّ شعار الرواة فيها الدقة والضبط والإتقان، ومن ثَمَّ كانت في نظرهم مصدرا لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب وتصحيح الكلام، بغض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها؛ لأنّها في ذاتها

* يحسن أن نذكّر في هذا المقام بأنّ هناك فرقا بين القرآن الكريم والقراءات، وبين القراءات والأحرف السبعة، أمّا الأوّل فقد وضّحه الزركشي في البرهان بأبين عبارة وأصدق مقال، فقال: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما..." البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة، دار التراث، القاهرة، 318/1. وأمّا الثاني فقد وصفه تقي الدين ابن تيمية بـ"المسألة الكبيرة التي تكلّم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقُرّاء، وأهل الحديث والتفسير والكلام، وشرْحِ الغريب وغيرِهم" وبيّن أنّه لا نزاع بين العُلماء المُعتبرين أنّ "الأحرف السبعة" ليست هي قراءات القُرّاء السبعة المشهورة، ثمّ ذكر الخلاف حول القراءات السبعة هل هي حرف من الحروف السبعة أم لا؟ ما عليه الجمهور أنّها حرف من الحروف السبعة؛ ومن ثم فمصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة وذهب طوائف من الفقهاء والقرّاء وأهل الكلام إلى أنّ هذا المصحف مشتمل على الأحرف السبعة، ويمثل هذا الاتجاه القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره، ومستندهم أنه لا يجوز على الأمّة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة. ينظر: ابن تيمية، رسالة في الأحرف السبعة، تح: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط2008، مصر، ص48-64-65-66.

يجب أن تشتق منها المقاييس، وتستمدّ الأصول"[1]، ثمّ إنّ الروايات المختلفة للقراءات تعدّ أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهر العربية، الصوتية، والصرفية، والنحوية، واللغوية بعامة في مختلف الألسنة واللهجات[2]، فهي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان موجودا قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية[3].

ولا ينسحب هذا الرأي على القراءات الصحيحة فحسب، بل على القراءات جميعها بما فيها الشاذة، التي تعدّ أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية، والتي تصلح أساسا للدراسة الحديثة[4]. لتقف بذلك القراءات على قدم المساواة مع القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكمٍ، وأمثالٍ وخطبٍ في صحة الاستشهاد بها[5].

هذا التوجّه والمنحى المنفتح الذي أقرّه المحدثون له ما يدعمه في ميراث الحضارة، فقد جاء عن أبي حاتم السِجستاني (ت255هـ) في معرض حديثه عن طريقة الأصمعي وأبي زيد في التصحيح، قوله: "كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذّ والفصيح واحدا فيجيز كلّ شيء قيل، ومثال ذلك أنّ الأصمعي يقول: حزَنَنِي الأمر يَحْزُنني، ولا يقول:

---

[1] عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عالم الكتب، ط1، 2009، القاهرة، ص109-110.

[2] ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص78.

[3] ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، ط1996، ص83 84.

[4] ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص8.

[5] ينظر: أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم، عالم الكتب، ط2، 2006، القاهرة، ص142-143.

أحزَنَني [ يُحْزِنُنِي ]، قال أبو حاتم: وهما جائزان؛ لأنّ القرّاء قرؤوا: (لا يَحْزُنهم الفزع الأكبر) و(لا يُحْزِنهم) جميعا، بفتح الياء وضمّها"[1]. وقد أخذ ابن السيّد البَطَلْيوسي على الأصمعي أنّه قد كان "عفا الله عنه يتسرع إلى تخطئة الناس، وينكر أشياء كلها صحيح"[2]، وقال في موضع آخر من مؤلّفه "الاقتضاب": "فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل أن الأصمعي لم يعرفها"[3].

فعلى المصحّح وعلماء التيسير الاعتداد بالقراءات القرآنية، هكذا فعل جمع من علمائنا في التراث، كابن السّكيت، والزبيدي، وابن السيّد البطليوسي، وابن هشام اللخمي، وغيرهم، ويمكن التدليل على ذلك بالآتي:

- **ابن السّكّيت** (ت244هـ): استشهد بالقراءات القرآنية الشاذة على جواز صيغة لغوية، قال في (باب فِعْلٍ وفَعْلٍ باتفاق معنًى): "وحَجْرُ الإنسان وَحِجْرُهُ، ويُقْرأ: حِجْرًا مَحْجُورًا[4]، وحَجْرًا مَحْجُورًا"[5].
- **أبو بكر محمد بن الحسن الزُبَيدي** (ت379هـ): في قول بعض العرب: "قَثَّاء" بفتح القاف ذكر أنّ الصواب: قِثَّاء بكسر القاف، والواحدة قِثّاءة، ويُقال: قُثَّاء بضمّها، فيما حكى أبو علي عن بعض بني أسد–معتمدا

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة ،دار إحياء الكتب العربية ،233/1.

[2] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1999 بيروت، 197/1–273.

[3] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 197/1–273.

[4] سورة الفرقان، الآية: 22.

[5] ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، دار المعارف، مصر، ص31. قراءة الجمهور "حِجْرا" بكسر الحاء وسكون الجيم، وقراءة الحسن وأبي رجاء والضحاك "حَجْرا" بفتح الحاء وسكون الجيم. ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط1987، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، 307/2.

على قراءة يحي بن وثّاب "من بقلها وقُثَّائِها[1]"[2]. وكذلك صحّح قول بعض العرب في الحديدة التي يستعملها الذين يدُقُّون اللحم: مَسْحَدَة، بأن يُقال: مِسْحَتَة؛ يُقال: سَحَتُّ الشيء أَسْحَتُه إذا استأصلته، معوّلا في ذلك على قراءة السبعة غير حمزة والكسائي وحفص: "فَيَسْحَتُكُم بعذاب"[3] بفتح الياء والحاء[4].

- **ابن السيّد البَطَلْيوسي** (521هـ): صرّح بعدم موافقته لتفرقة ابن قتيبة بين "الوَلاية" بالفتح –بمعنى العداوة– والوِلاية بالكسر– من: وليتُ الشيء استنادا إلى قراءة القرّاء بالفتح والكسر في: "ما لكم من ولايتهم من شيء"[5]، ولا يعتد بإنكار ابن قتيبة أن تكون "جُدَد" بفتح الدال جمعا جمعا لجديد، وإنّما هي الطرائق، واستند البطليوسي في قَبولها إلى قراءة بعضهم: "على سُرر مَوْضونة"[6]، بفتح الراء–جمع سرير وذَكَرَ إجازة أبي العباس المبرّد في كل ما جمع من المضاعف على "فُعُل" الضم

---

[1] سورة البقرة، الآية: 61.

[2] الزبيدي، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، الخانجي، ط2، 2000، القاهرة، ص107– 108. وقراءة يحي بن وثّاب والأشهب وردت في لحن العوام بكسر القاف، ولعله خطأ مطبعيّ، والصواب ما تم ذكره لكونه مناسبا للسياق. ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث،ط1994، مصر، 87/1.

[3] سورة طه، الآية: 61.

[4] ينظر: الزبيدي، لحن العوام، ص170. وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وزكريا النوتي وأحمد النجولي، دار الكتب العلمية، ط1، 1993، بيروت، 237/6.وننبه إلى أن ما ورد ذكره في الكتاب هو "فَيُسْحِتَكُم" بضم الياء وكسر الحاء، ولعله سهو أو خطأ مطبعي، والصواب ما تم ذكره لمناسبته سياق الكلام.

[5] سورة الأنفال، الآية:72.

[6] سورة الواقعة، الآية:15.

والفتح؛ لثقل التضعيف[1]. والبطليوسي "أنحى بشدّة اللائمة على ابن قتيبة؛ لأنّه احتضن مذهب الأصمعي في تنقية اللغة دون أن يعنى بمذاهب الثقات الآخرين من علماء اللغة ولو على سبيل العرض فحسب"[2].

- **ابن هشام اللّخمي** (ت577هـ): في سياق ردّه على تخطئة بعض اللغويين قول العامة: "واخَذْتُهُ بذنبه" وأنّ الصواب: آخَذْتُهُ بذنبه؛ ذهب إلى أنّ هذا وإن كان هو القياس، فإنّه قد جاء بالواو، إذ حكى الأخفش: آخذته بذنبه و واخذته، وقد قرأ ورش: (لا يواخذكم الله)[3]؛ أي بإبدال الهمزة واوا مفتوحة[4]. كما استشهد بقراءة شاذة على صحة نطق لفظة "خطأ" خطاء بالمدّ، قال ابن هشام في هذا الشأن: "الخطأُ فيه لغتان الخطأ بالقصر والهمز وهي العليا، والخطاءُ بالمدّ وهي دونها، وقد قرأ الحسن: "وما كان لمُؤمنٍ أن يَقْتُل مُؤمنا إلّا خطاء"[5] بالمدّ[6]. كما استند إلى قراءة: "حتّى يلج الجُمَّلُ في سمِّ الخِياطِ"[7]، ويريد بذلك

---

[1] ابن السيد البطليوسي، الاقتضاب، 244/1-294.

[2] يوهان فِك، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النجار، الدار المصرية السعودية، ط2006، القاهرة ص113.

[3] سورة البقرة، الآية:225.

[4] ينظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، ط1، 1995، بيروت، ص59. والقراءة نسبت إلى ورش من طريقيه، وأبي جعفر .ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 439/1.

[5] سورة النساء، الآية: 92.

[6] ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ص77. والقراءة نسبت للحسن، والأعمش، والمطوعي. ينظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 518/1.

[7] سورة الأعراف، الآية: 40.

تأكيد صحة استعمال العرب لفظة "جُمَّل" بضم الجيم وتشديد الميم، وهي حبل السفينة[1].

## موقف علمائنا من القراءات وعواقب عدم الاعتداد بها:

يجدر التنبيه في البداية إلى حقيقة مهمة ينبغي أن لا يُغفل عنها عند دراسة هذا النوع من القضايا، وهي ضرورة التمييز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية:

- **أولهما موقف القرّاء وعلماء الأصول:**

هذا الفريق نظر إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبّد وقرب إلى الله، وشرطا لصحّة الصلاة، ومصدرا للتشريع، ووضع أنصار هذا الفريق لقبولها ثلاثة شروط جمعها **ابن الجزري** (ت833هـ) في الطيبة، قال:

فَكُلُّ ما وافقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكانَ للرَّسْمِ احتمالا يَحوِي

وصحَّ إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثةُ الأركانُ

وحيثُما يَخْتَلُ رُكْنٌ أثْبِت شُذُوذه لو أنّه في السبعةِ[2]

ووضّح هذه الأبيات في كتابه "النشر في القراءات العشر" فقال: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو

[1] ينظر: ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ص161. ويجدر الإشارة إلى أنّ القراءة نسبت إلى علي وابن عباس رضي الله عنهما، وسعيد بن جبير، ومجاهد، والشعبيّ، وغيرهم. ينظر: الإتحاف، 49/2. وينظر: ابن جني، المحتسب، 249/1.

[2] ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتصحيح محمد تميم الزعبي، دار الهدى، 1414هـ، جدّة، ص32.

احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق"[1].

والمتتبع للمسار التاريخي لعلم القراءات يجد أنّ العلماء لم يتفقوا أوّل الأمر على عدد خاص من علماء القراءات، في البداية رأوا أن يختاروا عددا من الثقاة في كل مدينة أرسل إليها الصحابي الجليل والخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه مصحفا وعيّن صحابيا أو تابعيا مقرئا منهن فاختاروا من المدينة المنورة ثلاثة، وهم: أبو جعفر المدني (ت127هـ)، وشيبة بن نصاح مولى أم سلمة رضي الله عنها (ت 130هـ أو 138هـ) ونافع بن عبد الرحمن (ت169هـ).

واختاروا من مكة ثلاثة أيضا، وهم: عبد الله بن كثير (ت120هـ)، وابن محيصن (ت122 أو 123هـ)، والأعرج (ت117هـ)، واختاروا من الكوفة خمسة، وهم: يحيى ابن وثاب (ت103هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت127هـ)، والأعمش (ت148هـ) وحمزة (ت156هـ) والكسائي (ت189هـ)، واختاروا من الشام ثلاثة، وهم: عبد الله بن عامر (ت118هـ)،

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، 9/1.

وعطية بن قيس الكلابي (ت121هـ)، ويحيى بن الحارث الذماري (ت145هـ)، واختاروا من البصرة أربعة، وهم: عبد الله بن أبي إسحاق (ت117هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وعاصم الجحدري (ت128هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت205هـ)[1].

واختار أبو عبيد القاسم (ت224هـ) خمسة عشر إماما قارئا، فقد خص كل مدينة من مدن المصاحف العثمانية بثلاثة قراء، والمدن الخمس هي: مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، ودمشق. ثم جاء من قصر أئمة القراءات المتواترة على خمسة فقط، وهو ابن جبير المكي، فقد اختار من كل مدينة من المدن المذكورة قارئا[2].

ثمّ جاء ابن مجاهد (ت324هـ) في القرن الرابع، فجعل أئمة القراءات المتواترة سبعة، واقتصر من رواة كل واحد منهم على اثنين[3]، وفيما يأتي أسماء الأئمة السبعة وبعض رواتهم:[4]

**1-ابن عامر** (118هـ): هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي إمام أهل الشام وقاضيهم، واشتهر من رواة القراءة

[1] أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل-بيروت- الدار السودانية-الخرطوم، ط1، 1988، ص78-79.

[2] المرجع نفسه، ص79.

[3] ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط1972، مصر، ص53...

[4] فيما يخص ترجمة الأعلام: ينظر: شهاب الدين القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1/91-97. وينظر: أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات،ص80-83. وينظر: عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص54-56.

عنه اثنان: هشام بن عمار الدمشقي، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، ولم يرويا قراءة ابن عامر منه مباشرة ولكن بالواسطة.

2- **ابن كثير** (ت120هـ): هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زادان بن فيروز بن هرمز، كنيته ابو معبد، وهو شيخ مكة وإمامها في القراءة، وقد اشتهر من رواته: أبو الحسن أحمد بن محمد ابن عبد الله المشهور بالبزي، وأبو عمر محمد المشهور بقنبل، ولم يتلقيا القراءة عنه مباشرة ولكن بالواسطة.

3- **عاصم** (127هـ): هو عاصم بن أبي النجود الأسدي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي الذي قرأ على الإمام علي رضي الله عنه، أخذ عنه القراءة جماعة منهم: الأعمش، ونعيم بن ميسرة، وأبو بكر بن عياش (شعبة)، وحفص بن سليمان، وهما اللذان اشتهرا برواية قراءته.

4- **أبو عمرو بن العلاء** (ت154هـ): هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازنيّ البصريّ، إمام البصرة ومقرئها، قرأ عليه القرآن جماعة، منهم أبو عبيدة القاسم ابن سلام، والأصمعي، وغيرهما، وراوياه اللذان اشتهرا برواية قراءته هما: أبو حفص عمر الدورين وأبو شعيب صالح بن زياد السوسي، واتصالهما به بواسطة تلميذه المباشر يحيى بن المبارك اليزيدي.

5- **حمزة الزيات** (156هـ): هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيّات الكوفي التيمي قرأ على جعفر الصادق، والأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم، من الذين أخذوا القراءة

عنه الكسائي، وسفيان الثوري، واشتهر من رواته خلف وخلاد، رويا قراءته بواسطة سليم بن عيسى.

6- **نافع** (169هـ): هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم الليثي، كنيته أبو رويم مقرئ المدينة المنورة، قرأ عليه الإمام مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، وعيسى بن وردان، أخذ القراءة من سبعين من التابعين، واشتهر من رواة قراءته راويان هما: قالون وورش.

7- **الكسائي** (189هـ): هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكوفي النحوي، قرأ القرآن على حمزة، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهمداني، أخذ القراءة عنه خلق كثير، واشتهر من رواته أبو الحارث الليث بن خالد، وأبو عمر حفص الدوري.

هؤلاء هم الأئمة السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد وعدّ قراءاتهم متواترة وجعل قراءة من عداهم خارج دائرة التواتر، ولم يوافق الجمهور ابن مجاهد على حصر القراءات المتواترة في الأئمة السبعة فقط وأضافوا ثلاثة قرّاء، رأوا أنّ شروط القراءة المتواترة تنطبق على قراءاتهم، وهم:[1]

8- **أبو جعفر المدني** (ت127هـ): وهو يزيد بن القعقاع، وقيل اسمه: جندب بن فيروز، روى القراءة عنه خلق كثير منهم الإمام نافع، وقد اشتهر من رواية قراءته راويان: عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز.

9- **يعقوب الحضرمي** (ت205هـ): هو يعقوب بن إسحاق بن زيد البصري الحضرمي، تعدّ قراءته على أبي الأشهب عن أبي رجاء عن أبي

[1] ينظر: أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات،ص83-84.

موسى الأشعري غاية من علو الإسناد، واشتهر من رواة القراءة عنه اثنان: محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي ولقبه رويس، والآخر روح بن عبد الله.

**10- خلف البغدادي** (ت229هـ): هو خلف بن هشام بن ثعلب البغدادي، كنيته أبو محمد، يعتبر أحد رواة قراءة حمزة غير أنّه لم يأخذ بقراءة حمزة في مائة وعشرين حرفا، من رواة القراءة عنه: إسحاق بن إبراهيم وإدريس بن عبد الكريم الحداد.

وظهر إلى جانب القراء العشرة المشهود لهم بالصحة قراء شواذ، وهم درجات في الشهرة، وأكثرهم شهرة أربعة وهم:[1]

- **الحسن البصري** (ت110هـ): وله راويان شجاع بن أبي نصر البلخي، والدوري.
- **ابن محيصن** (ت123هـ): محمد بن عبد الرحمن المكي، وله راويان: البزي، وابن شنبوذ.
- **الأعمش** (ت148هـ): سليمان بن مهران، وله راويان: الحسن بن سعيد المطوعي، وأبو الفرج الشنبوذي الشطوي.
- **اليزيدي** (ت202هـ): يحيى بن المبارك، وله راويان: سليمان بن الحكيم، وأحمد بن فرح.

[1] ينظر: السيد رزق الطويل، في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، المكتبة الفيصلية، ط1، 1985، مكة المكرمة، ص75. وينظر: أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات،ص112.

أمّا غير هؤلاء من قراء الشواذ، فكثير هم من رويت عنه قراءة شاذة أو قراءات، كابن شنبوذ محمد بن أحمد بن أيوب، ومن قراءته الشاذة: ﴿**وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً**﴾[1]، وابن مقسم أبي بكر العطار المقرئ، ومن قراءته الشاذة: ﴿**فلما استيأسوا منه خلصوا نجيّاً**﴾[2] **قرأ: "تجباً"**، وأبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ومن قراءته الشاذة: ﴿**إنّما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ**﴾[3] وقد كذبوه في إسناده، وعلوه مثلا في القراءات الموضوعة المردودة[4].

## والآخر موقف اللغويين والنحاة:

وفي هذا القسم فرّق أحمد مختار عمر بين الاستشهاد بالقراءة في مجال اللغة والاستشهاد بها في مجال النحو[5]، أمّا في مجال اللغة فكان النظر إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة وشاهدا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية، وراعى أهل اللغة في ذلك شرطا واحدا لقبول القراءة وهو صحة الرواية عن القارئ العدل، حتى لو كان فردا، وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أم الآحاد وسواء كانت سبعية أم عشرية أم شاذة.

بل إنّ ابن جني في "المحتسب" كان حريصا على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية، وذلك في قوله: "إنّه نازع بالثقة إلى

---

[1] سورة الكهف، الآية: 79.

[2] سورة يوسف، الآية: 80.

[3] سورة فاطر، الآية:28.

[4] وينظر: عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص59-60.

[5] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط9، 2010، القاهرة، ص20 إلى ص34.

قرائه، محفوف بالرواية من أمامه وورائه، ولعله –أو كثيرا منه– مساو في الفصاحة للمجتمع عليه... وأنّه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[1]، وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر في أي نص لغوي فلماذا يشترطونه في القراءة القرآنية، وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، فلماذا يوضع قيدٌ على قبول القراءة دون غيرها؟، بل أكثر من هذا يصرح **السيوطي** بأن العدالة وإن كانت شرطا في الراوي فهي ليست شرطا في العربي الذي يحتج بقوله[2].

وإلى جانب عدم اشتراط اللغوي للتواتر لم يشترط اتصال السند ورفعه إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم، واللغويون بهذا يتعاملون مع القراءة على أنّها نص عربي رواه أو قرأ به من يوثق في عربيته على فرض التشكك في نسبة القراءة إلى الرسول، وبهذا يدخل في باب احتجاج اللغوي كثير مما عدّه القرّاء من باب التفسير أو الشرح اللغوي.

أما شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية فلا يتقيد به اللغوي كذلك، بل هو يرى في هذا الشرط حدا من فائدة تعدد القراءات وإضاعة للحكمة من تشريعه، وهي التخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها[3]، أمّا عن شأن

---

[1] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث،ط1994، مصر، 32/1-33.

[2] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، ط3، 2007، القاهرة، ص117.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص21.

القراءات في مجال النحو، فكان الموقف عدم الاعتداد بها حجةً لبناء القاعدة ومسلكا للتيسير، وكان النحاة لا يتورعون في تخطئة القراءة سواء كانت سبعية أم عشرية أم شاذة أم غيرها، وكانوا لا يقبلون من القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيرا، فوقع النحاة بتصرفهم هذا بين ثلاثة أمور على جانب كبير من الخطر:[1]

- **الأوّل:** أنهم وقعوا في اضطراب واضح عند النظر في آيات القرآن وتحكيم قواعدهم فيه: فأحيانا تأولوا وأحيانا توقفوا في فهم المراد؛ لأنّهم أخذوا قواعدهم من غيره وطبقوها عليه، فكان القرآن محلا لتحكيم القواعد في نصوصه، لا محلا لأخذها منه.
- **والثاني:** أنّ بعضهم احتكم إلى قواعده إزاء بعض القراءات القرآنية فلم يجد لها تأويلا يقنع به، فحكم على القراءة باللحن، وخطَّأَ من قرأ بها، ومن هؤلاء: الفرّاء، والمازني، والمبرّد، والزمخشري، والزجاج.

_ **الفرّاء:** يعتدّ بالقراءة إذا كان لها وجه من كلام العرب، وإذا أعياه البحث عن وجه للتخريج حَكَمَ على القراءة باللحن، لحّن عاصما في قراءته قوله تعالى: ﴿**وكذلك نُنْجي المُؤمنين**﴾[2] بنون واحدة ونصب المؤمنين، يقول:﴿**كأنّه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك**﴾[3]؛ ولحّن أيضا الأعمش ويحيى بن وثّاب في قراءتهما قوله تعالى: ﴿**وما**

[1] ينظر: عبد الفتاح سليم، موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب، ط2، 2009، القاهرة، ص534-535-536-114-115.

[2] سورة الأنبياء، الآية:88.

[3] الفراء، معاني القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 210/2.

**أنتم بمُصْرِخِيَّ**﴾[1] بخفض الياء، قال: "ولعلها من وهم القرّاء من طبقة يحيى، فإنّه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أنّ الباء في "بمصرخيّ" خافضة للحرف كله"[2].

ولحّن الحسن في قراءته قوله تعالى: "وما تنَزَّلَتْ به الشيَاطينُ"[3]، قال: "وجاء عن الحسن "الشياطون"، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنّه بمنزلة المسلمين والمسلمون"[4]، كما خطّأ ابن عامر في قراءته قوله تعالى: "**قَتْلَ أولادِهم شُرَكَاؤُهُم**"[5]، وقوله: "**مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ**"[6]، بالفصل بين المتضايفين بالمفعول به.

_ **المازني:** ردّ قراءة نافع "لكُم فيها معايش"[7] بالهمز، وقال: هي خطأ فلا يلتفت إليها، وإنّما أُخِذَت عن نافع بن أبي نُعَيْم، ولم يكن يدري: ما العربية؟ وله أحرف يقرؤها لحنا نحواً من هذا[8].

_ **المبرّد:** لحّن أبا عمرو في قراءته بالتسكين في: "فتوبوا إلى بارئكم"[9]، "ويشعركم، وينصركم، ويأمركم" قال: "لا يجوز التسكين مع

---

[1] سورة إبراهيم، الآية:22.

[2] الفراء، معاني القرآن، 75/2.

[3] سورة الشعراء، الآية: 210.

[4] الفراء، معاني القرآن، 285/2.

[5] سورة الأنعام، الآية: 137.

[6] سورة إبراهيم، الآية:47.

[7] سورة الأعراف، الآية: 10.

[8] المازني، المنصف شرح ابن جني، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1999، بيروت ص261.

[9] سورة البقرة، الآية: 54.

توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن"[1].

_ **الزمخشري:** لحن ابن عامر في قراءته: "قَتْلَ أولادهم شُركاؤُهُم"[2] بالفصل بين المتضايفين بالمفعول، قال: "وأما قراءة ابن عامر "قتْلُ أولادَهم شركائِهم" برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات –وهو الشعر– لكان مردودا، فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟[3]، والذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف "شُرَكاؤُهُمْ" مكتوبا بالياء".

– **الزجاج:** لحّن حمزة والأعمش في قراءة: "ولا يَحيقُ المَكْرُ السّيّئ إلَّا بأهْلِهِ"[4]، بحذف الإعراب من "السّيّئ" الأول وإثباته في الثاني[5].

**والأمر الثالث:** أنّ بعضا من النحاة أقدم على تغيير القراءة القرآنية في بعض المواطن لتوافق العربية حرصا منه على سلامة القرآن لغة. وكأنه لا يعبأ بما اشتهر من أن القراءة سنة متواترة متبعة لا يعدل عنها

---

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006، لبنان 112/2.

[2] سورة الأنعام، الآية: 137.

[3] الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط3 2009، بيروت، ص348.

[4] سورة فاطر، الآية: 43.

[5] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، 396/17.

كأبي العلاء الذي كان يقرأ الآية من سورة طه: "إنْ هذان لساحران" بالياء، ويقول: إني لأستحيي من الله أن أقرأ: "إنْ هذان" –يعني بالألف–، كما كان يقرأ الآية من سورة المنافقون: "فأصَّدَّقَ وأكُنْ"[1] بالواو.

وخلص إبراهيم السامرائي إلى أنّ النحويين ابتعدوا عن النهج القويم وتنكبوا السبيل وامتلأت مصنفاتهم بالضعيف المصنوع من الشواهد النثرية والشعرية، وربما وجدت في كل باب من الأبواب شيئا مما لم يجر على لسان فصيح من الناس، وأنّ لون الاصطناع ظاهر فيه، فأنت تجد مثلا قولهم: "زيد هند ضاربها هو"، و"زيدا أنا ضارب غلام أبيه"، و"جاء القوم إلا حمارا"، فأشتد ولوعهم بهذه الأقوال وهذه التعليلات، والأخذ بما ثبت لهم أنه مصنوع واعتمدوا لغة الشعر على ابتعادها في كثير من الأحوال عن أن تكون مثلا للمألوف المتداول من الكلام، ولم يعتمدوا على لغة القرآن الفصيحة المشرقة الاعتمادَ الكافي، وحملوا الكثير من وجوه القراءات على الخطأ، وكان الأجدر بهم أن يفيدوا من هذه الوجوه ليشاركوا في وضع شيء من تاريخ العربية في هذه الفترة الموسومة بعصر القرآن[2].

وما أحسن في هذا المقام ردّ ابن الطيب الفاسي (ت1170هـ) على من لحّن حمزة وعاصم وأضرابهما: "إنّ هؤلاء القراء ليس لهم في القراءات...آراء يُنْسَبُون بها إلى الخطأ واللحن، وإنما هم نَقَلَةٌ لما رَوَوْهُ بالتواتر، وقد تقرّر أنّ

[1] سورة المنافقون، الآية: 10.

[2] ينظر: إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، ط1997، بيروت، ص85-87.

القراءة سنة متبعة، والمعتبر فيها التلقي عن الأئمة لا اعتماد الرأي... فالاعتراض عليم وتلحينهم مما لا معنى له، كما نبّه عليه غير واحد"[1]، ونصُّ ابن الطيب يعدّ امتدادا لما قرّره أبو عمرو الداني (ت444هـ) في منتصف القرن الخامس الهجري في قوله: "وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فُشُوّ لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة، يلزم قَبولها، والمصير إليها"[2].

## حقل التصحيح والتيسير اللغوي:

لم يذخر علماؤنا في التراث جهدا من أجل الذبّ عن اللسان العربي وتنقيته مما علق به من أسقام الانحراف وأوضار الخطأ الذي كان للاختلاط والترجمة يد فيه، فألّفوا العديد من الكتب حول ما تلحن فيه العامة، ككتاب "لحن العامة" للكسائي (ت188هـ)، و"لحن العامة" للفرّاء (207هـ)، و"إصلاح المنطق" لابن السِّكِّيت (ت244هـ)، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة (276هـ)، وغيرها، ولا يعْدُون في صنيعهم –في هذه الفترة من القرون الثلاثة الأولى– أن يورِدوا ألفاظا من الفصيح حرّفتها العامة ثمّ يذكرون أصلها على صحّته، وفي هذا دليل على أنّ العامية لم تكن طغت بعدُ على الكلام، وإلّا لما أمكن حصر ما يلحن فيه أهلها.

[1] ابن طيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، 2002، الإمارات العربية المتحدة، ص427/1.

[2] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه علي محمد الضبّاع، 10/1-11.

ثمّ بعد القرن الثالث نلحظ توجّها نحو لحن الخاصة، كالكتاب الذي وضعه أبو هلال العسكري (ت395هـ) وسمّاه "لحن الخاصة"، وكتاب "درّة الغوّاص في أوهام الخواص" للحريري (ت516هـ)، وفي هذا إشارة إلى أنّ اللحن أصاب خواص الناس من العلماء والأدباء، أمّا العامة فكانت مناطقهم كما قال مصطفى صادق الرافعي: "لغةً في اللحن لا لحنًا في اللغة"[1].

واستمرت المؤَلَّفات في ذلك الشأن إلى عصرنا الحديث، فعمل أحمد أبو الخضر كتابا أسماه "حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتّاب"، ومحمد العدناني ألّف كتابا أسماه "معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة"، ووضع أحمد مختار عمر كتابين: الأوّل بعنوان "أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين"، والثاني أسماه "معجم الصواب اللغوي (دليل المثقف العربي)" وشاركه في تأليفه جمع من أهل اللغة، وقد عرف هذا العصر اختلافا بيّنا في طرق ومناهج التصويب، إذ انقسم أهل المعرفة إلى قسمين:[2]

---

[1] مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، ط6، 2001، بيروت ،256/1.

[2] ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية ،دار الفكر ،ط2005 ،بيروت، ص324.

ننبه إلى أنّ المنهجين أشار إليهما في التراث ابن مكي الصقلّي (ت501هـ) في كتابه "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" فقد خصّ بابا في "ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر"، من ذلك قولهم –أي العامة– مُعَوَّج –بتشديد الواو– أنكره الأصمعي، وهو جائز، يقال: مُعْوَج، وقيل مِعْوَجّ بكسر الميم، ومُعوَّج أجازه أكثر العلماء، وأنشدوا قول الشَّمّاخ ابن ضرار:

... كخُوط الخيزُران المُعَوَّج

وقال الآخر:

ولي فرس للحِلم بالحِلم ملجَم ولي فرس للجهلِ مُسْرَجُ

فمن رام تقويمي فإني مُقَوَّم ومن رام تعويجي فإنّي مُعَوَّج

-**القسم الأول:** قوم عرفوا بشدّتهم في المحافظة على اللغة، وغلوا في ذلك غلوّا كبيرا ،ولم يصدروا في ذلك عن فقه صريح للعربية، ولا فهم واع لحياتها وقواعد نحوها، فوقفوا عند نصوص المعاجم لا عند نظام اللغة، ووراء الشواهد دون القواعد، فحرّموا حلالا ،ومنعوا مباحا.

- **القسم الثاني:** قوم ميّزوا فيما جدّ من ألفاظ اللغة بين ما كان ناشئا عن طبيعة اللغة، متولّدا من قواعدها، وما كان دخيلا عليها، لم تحمل به أرحام عربية، بل جاء لغيّة وتولّد عن هجنة أو عجمة.

وقد التزم أصحاب هذا النهج التوسّع في تصحيح وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواء بالرجوع إلى المادة الحية، أو المعاجم المسحية، أو باستخدام جملة من الأقيسة التي قبلها القدماء، أو أقرّها مجمع **أو** باجتهاد خاص، وفتحوا باب الاستشهاد ليشمل أعلام العصر، فنجدهم يعوّلون على طه حسين، والعقاد ومحمود تيمور، وتوفيق الحكيم، وأبي القاسم الشابي، وميخائيل نعيمة، والطيب الصالح، وغيرهم .

كما نجد أسماء لكتاب عاشوا بعد عصر الاستشهاد مثل ابن طفيل، وابن خلدون، وإخوان الصفا، وابن رشد، وابن جنّي...[1] ومنشأ الخلاف –بين

ابن مكي الصّقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له وقابل مخطوطاته مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1 1990، لبنان، ص18-186-191.

[1] ينظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي، ص ج.

المنهجين– مردّه في الحقيقة عدم الميْز[1]، بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوّر، "فالخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموها وناموس حياتها وقواعد فطرتها، ويخلّ بنظامها، في حين التجديد والتطوّر تبديل وإحداث يجري وفقا لسننها وينساق مع فطرتها، وينقاد لقواعدها ويوافق روحها وخصائصها"[2]. ويعدّ التفاوت في التواتر بين وجوه الظاهرة الواحدة – هو الآخر– مصدرا رئيسا للخلاف، وقد عُرف هذا التفاوت عند القدامى، فكان منهج اللغويين منذ أبي عمرو بن العلاء في توليد الأحكام وضبط الظواهر هو اعتبار الأكثر، أمّا القليل فينظر إليه من زاويتين:[3]

– **الأولى:** إمّا أن يؤوّل كي ينتظم مع الأصل (الكثير)، وهذا منهج البصريين.

– **الثانية:** وإمّا أن يعدّ أصلا قائما بذاته يقاس عليه، وهذا منهج الكوفيين.

## العمل التطبيقي:

سنحاول في هذا الموضع استحضار عدد من العبارات والاستعمالات التي رفضها عدد من أهل اللغة، ثم بعد ذلك عرض صحتها– وفي أحايين –كما يحلو لعبد الملك مرتاض– فصاحتها بالتعويل على القراءة أو القراءات القرآنية.

[1] الميز والتمييز: هو الفصل بين المتشابهات والتمييز يقال تارة للفصل، وتارة للقوة التي في الدماغ وبها تستنبط المعاني. الراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، تحـ: محمد أحمد خلف الله ،مكتبة الأنجلو مصرية ،القاهرة ،ص736.

[2] محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص325.

[3] ينظر: نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، ط1، 2008 عمان، ص69.

1) "سيُنْشرُ بيانًا وافيًا عن الحادث" ،مرفوض؛ أي الاستعمال عند بعض اللغويين؛ لإنابة غير المفعول به –مع وجوده– عن الفاعل، والفصيح أن يقال: سيُنْشَرُ بيانٌ وافٍ عن الحادث، وصحّح بعض اللغويين كأحمد مختار عمر وفريق العمل معه في "معجم الصواب اللغوي" الاستعمال المرفوض، على أساس أنّ النحويين اختلفوا في إنابة غير المفعول به – مع وجوده– عن الفاعل، فالبصريون يمنعون ذلك بينما أجازه الكوفيون وابن مالك، والأخفش الذي اشترط تأخّر المفعول به في اللفظ، والراجح هو مذهب الكوفيين لورود السماع به، كقراءة أبي جعفر: ﴿**لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يكْسِبون**﴾[1]، كما أقرّ مجمع اللغة المصريّ – في الدورة السابعة والستين– إنابة الظرف أو الجار والمجرور، أو المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به إذا تعلّق غرض المتكلّم بأحدها وبهذا يصح المثال المرفوض[2].

2) "**محادثات سعد زغلول – ماكدونالد**"، و"**مصر– ألمانيا أربع رحلات أسبوعيا بدون توقف في الطيران**" و"**قطار مصر – أسوان**"، خطّأ عدد من أهل اللغة هذه الاستعمالات لحذف حرف العطف فيها، إذ المألوف أن يقال: "محادثات سعد زغلول وماكدونالد"، و"مصر وألمانيا أربع رحلات أسبوعيا بدون توقف في الطيران"، و"قطار مصر وأسوان"، وقد صحّح **شوقي** ضيف الاستعمالات المرفوضة؛ وحجته أنّه خُرّجت من هذا الباب؛ أي باب حذف حرف العطف ثلاث آيات في الذكر الحكيم:

[1] سورة الجاثية،الآية:14.

[2] أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب ،ط1 ،2008 ،القاهرة، ص457.

**أوّلها: ﴿شَهِدَ الله أنّه لا إلهَ إلَّا هُو والملائكةُ وَأُولوا العِلمِ قائِمًا بالقِسْطِ لا إلَه إلَّا هُوَ العزيزُ الحكيم* أنّ الدّين عندَ الله الإسلام﴾**[1]، بفتح أن في قوله جلّ شأنه: ﴿**أنّ الدّين عندَ الله الإسلام**﴾ في قراءة الكسائي فقد حذفت معها واو العطف كما يقتضي ظاهر القراءة.

**والآية الثانية: ﴿ ليسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ ولَا عَلى المَرْضى ولا على الَّذين لا يَجِدُون ما يُنْفِقُون حَرَجٌ إذَا نَصَحُوا لله ورسولِه ما على المُحسنين مِن سبيلٍ والله غَفُورٌ رَحِيمٌ* ولا على الذين إذَا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قُلْتَ لا أَجِدُ ما أحْمِلُكُم عليه تَوَلَّوا وأَعْيُنُهُمْ تَفيضُ مِنَ الدّمْعِ﴾**[2]، وظاهر السياق في الآية الثانية قد يفهم معه أنّ واو العطف حذفت من قوله تعالى: ﴿ **قُلْتَ لا أَجِدُ**﴾؛ أي وقلت، وذكر ابن هشام لكل من هذه الآية وسابقتها تخريجا، فخُرّجت الآية الأولى على أنّها بدل من أن قبلها وصلتها، وخرجت الثانية على أنّ "قلت" هي جواب إذا و"تولوا" جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: فما حالهم؟[3].

**والآية الثالثة:﴿ هلْ أتَاكَ حديثُ الغَاشِية* وُجُوهٌ يومَئِذٍ خاشعةٌ﴾** وبعد أن تمّت أوصاف هذه الوجوه، والمراد أصحابها قال جلّ شأنه:

﴿ **وُجُوهٌ يوْمَئذٍ نَاعِمَةٌ**﴾[4]؛ أي ووجوه عطفا على وجوه السابقة، ولم يذكر ابن هشام في هذه الآية تخريجا آخر ينفي عنها حذف حرف العطف.

---

[1] سورة آل عمران، الآية: 18-19.

[2] سورة التوبة، الآية: 91-92.

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، تح: سعيد الأفغاني وغيره، ط دار الفكر، ص706.

[4] سورة الغاشية، الآية: 1-8

ويجدر الإشارة إلى أنّ لباب حذف حرف العطف أمثلة في مأثور الشعر والنثر العربي القديم ، أتى ابن جني على جملة منها[1].

3) "**الوقوف موازي للرصيف**"، مرفوض –الاستعمال– عند بعضهم لثبوت الياء في الاسم المنقوص في حالة الرفع؛ ومخالفة القاعدة التي تقول: الاسم المنقوص إذا لم يكن معرّفا بـ "أل" أو "مضافا" تحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر، وتثبت في حالة النصب، فالفصيح أن يقال: الوقوف موازٍ للرصيف، وصحّح بعضهم، كأحمد مختار عمر وفريق العمل معه الاستعمال اعتمادا على ورود نظائر له في القراءات القرآنية كقراءة: ﴿**ولكُلِّ قومٍ هادي**﴾[2]، وقراءة: ﴿**وما لهم مِنْ دونه مِنْ والي**﴾[3]، وقراءة:﴿**وما لَهُمْ مِنَ الله مِنْ واقي**﴾[4]، وقد اتخذ مجمع اللغة المصري في دورته الرابعة والخمسين قرارا بصحة إثبات ياء المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر عند الحاجة[5].

**4)** تعبير "**آيل للسقوط**" يشيع في اللغة المعاصرة، وفيه تسهّل الهمزة في كلمة "آيل" فتقلب ياء، وهي اسم فاعل من فعل "آل" الأجوف. ومعروف أنّ قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه همزة مثل: قائل– بائع، فكان القياس يقتضي أن يقال في التعبير

---

[1] ابن جني، الخصائص، 290/1. وينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، ط1990، القاهرة، ص135–136.

[2] سورة الرعد،الآية:7.

[3] سورة الرعد، الآية:11.

[4] سورة الرعد، الآية:34.

[5] أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص739.

السالف: "هذا المنزل آئل للسقوط"، وذهب شوقي ضيف إلى أنّ كلمة "آيل" بالتسهيل صحيحة لغويا، واستدل بمجموعة من الأدلة منها:[1]

ورود صيغة من صيغ اسم الفاعل المشتق من فعل أجوف مُخفّفة الهمزة بعد الألف في قراءة من قراءات الذكر الحكيم، هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع قارئ المدينة وأحد القرّاء العشرة لآية سورة آل عمران: ﴿ **أَنّي قَدْ جِئْتُكُم بآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ**﴾[2]، إذ قرأ في رواية عيسى بن وردان (كهيئة الطاير...فيكون طايرا) بتسهيل الهمزة بين في الموضعين، وكذلك قرأ آية سورة المائدة[3]: ﴿ **وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطّينِ كَهَيْئَةِ الطّايرِ بإذْني فَتَنْفُخُ فيها فَتَكُون طايِرا بإذْني**﴾[4].

وأيضا ذكر أبو بكر بن مهران في كتابه في وقف حمزة أحد القرّاء السبعة قراءةً مماثلة في نحو "تائبات" بإبدال الهمزة ياءً، وحكى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري في ذلك أنّه بين بين، وخلص شوقي ضيف إلى أنّ لتسهيل الهمزة في كلمة "آيل" أصلا، هو نطقها بالتلْيين كما في بعض القراءات السابقة ويشفع لتسهيلها ونطقها ياءً صعوبة النطق بها: "آئل" مهموزة بعد الألف، إذ تبتدئ الكلمة بهمزة تضغط في نطقها على أقصى الحلق، وتمد فتعطى الفرصة للزفير، غير أنّه لا يلبث أن يتوقف لضغط النطق بالهمزة الثانية على أقصى الحلق مرة أخرى،

[1] ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص147-148.

[2] سورة آل عمران، الآية:49.

[3] سورة المائدة، الآية:110.

[4] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 400/1، 240/2، 463.

مما يحدث ثقلا واضحا في التلفظ بالكلمة، وهو ثقل يتطلب تسهيلها ونطقها ياء وعليه: كلمة آيل بتسهيل الهمزة ونطقها ياء عربية صحيحة، ومثلها ما يشاكلها، كلفظة "آيب" في قولهم: آيب من السفر[1].

5) "**الطلاب يحاوروني في المحاضرة**"، و"**قلّمَا يُشاهدوني في الطريق**"، و"**ربّما يكونوا قد غرقوا بسبب العاصفة**"، هذه العبارات مرفوضة عند الأكثرين لحذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع، والصواب: "الطلاب يحاورونني في المحاضرة"، و"قلّمَا يُشاهدونني في الطريق"، و"ربّما يكونون قد غرقوا بسبب العاصفة"، بإثبات النون. بيد أنّ أحمد مختار عمر وفريق العمل معه قبلوا الاستعمالات المرفوضة[2] وأجازوا حذف النون عند اتصال الفعل بياء المتكلّم ومجيء نون الوقاية على لغة قرِئ بها في السبعة قوله تعالى: ﴿**أَفَغَيْرَ اللهِ تأْمُرُونِي أعبُدُ**﴾[3] بنون واحدة، والأفصح بقاء النونين مع الإدغام كقوله: ﴿**تأمرونِّي**﴾، أو بقاؤهما مع عدم الإدغام كقوله تعالى: ﴿ **لِمَ تُؤْذُونَنِي**﴾[4]، أمّا حذف النون عند عدم وجود ياء المتكلّم أو نون الوقاية فيمكن قبوله استنادا إلى أنّ حذف النون كحذف الضمّة، ومنه قراءة أبي عمرو: ﴿**يَأْمُرْكُمْ**﴾[5].

---

[1] ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص148.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص808-820-831.

[3] سورة الزمر، الآية: 64.

[4] سورة الصف، الآية: 05.

[5] سورة البقرة، الآية: 67.

6) "**أربعة بحور**" مرفوضة عند بعضهم؛ لاستعمال جمع الكثرة تمييزا لأدنى العدد، والصواب: أربعة أبحر؛ ذلك لأنّ النحويين قرّروا أن يكون مميز الثلاثة إلى العشرة جمعا مُكَسَّرا من أبنية القلة*، ولا يكون من أبنية الكثرة**إلا فيما أهمل بناء القلة فيه كرجال، ولكنّ أحمد مختار عمر وشوقي ضيف وغيرهما[1] عدّوا العبارة المرفوضة من الفصيح استنادا إلى قوله تعالى: "والمطلَّقات يتربَّصْن بأنْفسهِنَّ ثلاثة قروء"[2] فقد استخدم في "قروء"صيغة "فُعُول" الدالة على الكثرة –في رأي النحاة– ولم يستخدم "أقراء" بصيغة "أفعال" ولا "أقرُء" بصيغة "أفعُل" الدالة على القلة في رأيهم مع ورودها في اللغة. ويُضاف إلى الدليل القرآني من أنّ صيغ جمع التكسير جميعا موضوعة للجمعِ قلةً وكثرةً تبادل صيغ جمع التكسير للقليل والكثير في قراءات بعض آيات الذكر الحكيم، فمن ذلك آية سورة الزخرف: ﴿**فلولا أُلْقِي عليهِ أَسْوِرَةٌ من ذَهَب**﴾[3]، يقول ابن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات: "كلهم (أي القراء السبعة) قرأ "أساورة" بالألف إلا عاصما في رواية حفص فإنّه قرأ ﴿**أَسْوِرَة**﴾ بدون ألف"[4]. والأولى بصيغة جمع التكسير أفاعلة التي للكثرة عند سيبويه والثانية بصيغة أَفْعِلة التي للقلة عنده أيضا[5].

---

* لجمع القلة أربع صيغ هي: أفعال مثل أفكار، وأفعلة مثل أزمنة، وأفعل مثل أعيُن، وفِعْلة مثا صِبْية.

** عُدّ من صيغ الكثرة ما يربو عن ثلاثين صيغة نحو: فُعَل دُوَلٌ، وفِعَلَةٌ دِيَكَةٌ، وفِعَلٌ نِعَمٌ، وفَعَلَةٌ بررةٌ...

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص32. وينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص60.

[2] سورة البقرة، الآية: 228.

[3] سورة الزخرف، الآية: 53 .

[4] ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط1972، مصر، ص587 .

[5] ينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص62.

ومن ذلك آية سورة المائدة:﴿**وجعل منهم القردةَ والخنازير وعَبَدَ الطاغوت**﴾[1]، هكذا في قراءة السبعة ما عدا حمزة، فإنّه قرأ: ﴿**وعَبُدَ الطاغوتِ**﴾ بضم الباء وكسر التاء، وكلمة عَبُدَ بذلك صفة مثل حَذُر بضمّ الذال في حذِر بكسرها. ويذكر **ابن جنّي** في "المحتسب"[2] بجانب قراءتي السبعة ثماني قراءات أخرى، منها أربعة جاءت بصيغ جمع الكثرة، وهي: (وعُبُد) جمع عبيد أو عبد، و(عُبَّد) و(عُبّاد) و(عِباد) والثلاثة جمع لعابد، وقد تكون الأخيرة جمع عبد. على كلّ حال هذه الصيغ الأربع صيغ كَثْرَةٍ.

وذكر **القرطبي** أنّ **عُبَيْد بن عُمَيْر المكي** قرأها (أعبد) مثل كلب وأكلب أي بصيغة أفعل التي قال **سيبويه** إنّها للقلة، والمراد في الآية الكريمة الكثرة لا القلة، كما يدلّ على ذلك السياق[3].

ومن ذلك آية سورة يوسف: "**وقال لِفِتْيانِه اجعلوا بضاعتهم في رِحالِهم**"[4] إذ قال ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (لِفِتْيَتِهِ) وقرأ حمزة والكسائي: لفتيانِه، واختُلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه: (لفتيانِه) مثل حمزة[5]، حمزة[5]، والقراءة الأولى بصيغة فِعْلة الدالة على القلة عند سيبويه، والقراءة الثانية بصيغة فِعلان الدالة على الكثرة عنده، وانتهى شوقي

[1] سورة المائدة، الآية: 60.

[2] ابن جني، المحتسب، 214/1.

[3] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، 79/8.

[4] سورة يوسف، الآية: 62.

[5] ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 349.

ضيف إلى إقرار الآتي: وواضح أنّ صيغ جمع التكسير جميعا مشتركة في الدلالة على القلة والكثرة بحيث تستعملان فيهما استعمالا واحدا، والسياق والقرينة هما اللذان يعيّنان الدلالة، مثلها في ذلك مثل صيغ الجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعي، فجميعها وضعتها اللغة لمطلق الجمع، وتفهم القلة والكثرة حسب ما يرجحه، أو بعبارة أدق، يؤديه سياق الكلام وما به من قرائن[1].

7) "**يقول العلماء أنّ الحياة موجودة في المريخ**"، مرفوضة عند بعضهم لفتح همزة "إنّ" بعد القول، الصواب: "يقول العلماء إنّ الحياة موجودة في المريخ"، لا شكّ أنّ المشهور كسر همزة إنّ بعد القول، لكن يجوز الفتح إمّا على تضمين* القول معنى "النطق" أو "الظن"، أو معنى فعل يأتي مفعوله مفردا مثل "ذكر" و"أخبر"، أو على تقدير حرف الجر؛ لأنّ حذفه قياسي مع "أنْ" أو "أنّ" ومدخولهما[2]، ويؤيّد الفتح قراءة

[1] شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص64.

* عرّف التهانوي التضمين بقوله: "إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه ،ويكون في الحروف والأفعال ،وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف أو فعل معنى فعل آخر ،ويكون فيه معنى الفعلين معا ،وذلك بأن يأتي الفعل متعديا بحرف ليس من عادته التعدّي به ،فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصحّ التعدي به ،والأوّل تضمين الفعل ،والثاني تضمين الحرف".

التهانوي محمد علي ،كشاف اصطلاحات الفنون ،تح: علي دحروج ،مكتبة لبنان ،ط1 ،سنة 1996،لبنان،469/1.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص829. وينظر: أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب، ط2، 2006، القاهرة، ص148.

معظم السبعة، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: ﴿**إِذْ قَالَتِ الملائِكَةُ يا مَرْيَمُ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ**﴾[1].

8) تعدّ قضية ضبط عين الفعل الثلاثي المجرّد مظنّة زلل مؤرقة وعبئا كبيرا على المتخصصين في اللغة العربية فضلا عن غيرهم، وقد تبيّن بعد استقراء عدد من كتب اللحن أنّ خطأ المتحدث يكثر في بابين من أبواب الفعل الستة*: باب "فَعَلَ يَفْعُلُ "، وباب "فَعَلَ يَفْعِلُ". وتنبّه الموقف اللغوي الحديث إلى هذه القضية العويص، ورأى أنّ في القراءات القرآنية مخرجا ومنفذا ومتنفسا يسمح بفتح باب الاختيار في حركة المخالفة، بكسر أو ضم، على النحو الآتي:

- "**أراد أن يَبْطُش بعدوّه**"، مرفوضة عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالكسر "يبْطِشُ"، والعبارة المرفوضة عدّها أحمد مختار عمر من الفصيح استنادا إلى السماع والقياس فالسماع ورود الفعل في المعجمات من بابي "ضَرَب" و"نصَر". وفي قوله تعالى: ﴿**أَمْ لهُم أيدٍ يَبْطِشُون بِهَا**﴾[2] قرأ نافع بضم

[1] سورة آل عمران، الآية: 45. وينظر: معجم القراءات، 406/1.

* أبواب الفعل ترتّب في كتب الصرف كالآتي:

1- فَعَلَ يَفْعُلُ = نَصَرَ يَنْصُرُ – خَرَجَ يَخْرُجُ – قال يَقُول
2- فَعَلَ يَفْعِلُ = جَلَسَ يَجْلِسُ – عَدَلَ يَعْدِلُ – باع يَبِيع
3- فَعَلَ يَفْعَلُ = فَتَحَ يَفْتَحُ – بَعَثَ يَبْعَثُ – وَقَع يَقَعُ
4- فَعِلَ يَفْعَلُ = حَزِنَ يَحْزَنُ – فَرِحَ يَفْرَحُ – نَدِمَ يَنْدَمُ
5- فَعُلَ يَفْعُلُ = كَرُمَ يَكْرُمُ – حَسُنَ يَحْسُنُ – شَرُفَ يَشْرُفُ
6- فَعِلَ يَفْعِلُ = حَسِبَ يَحْسِبُ – وَرِثَ يَرِثُ – وَرِم يَرِمُ

[2] سورة الأعراف، الآية:195.

الطّاء[1]، أمّا القياس اعتمادا على ما نص عليه ابن خالويه وأبو زيد من أنّ كل فعل انفتحت عين ماضيه جاز كسرها وضمها[2].

- "**العمّال سيبقُون –بضمّ القاف– في المصنع بعد مواعيد العمل الرسمية**"، و"**يرضُون بالقليل من المال**" و"**إنّهم يسعُون في الخير**"، و"**لَقَّنَهُمْ دَرْسا لن يَنْسُوه**"، هذه الاستعمالات مرفوضة عند الأكثرين؛ للخطأ في ضبط ما قبل واو الجماعة الصواب: "العمّال سيبقَون–بفتح القاف– في المصنع بعد مواعيد العمل الرسمية"، و"يرضَوْن بالقليل من المال"، و"إنّهم يسعَون في الخير"، و"لَقَّنَهُمْ دَرْسا لن يَنْسَوْه"، لا شكّ أنه عند إسناد الفعل المنتهي بألف إلى واو الجماعة تحذف ألفه، وتبقى الفتحة قبل واو الجماعة؛ للدلالة على الألف المحذوفة، كما في قوله تعالى: ﴿**ولقَدْ عَلِمْتُم الذينَ اِعْتَدَوْا منكم في السَّبْت**﴾[3]، وقد صحّح جماعة[4] الاستعمالات المرفوضة بجواز الإبقاء على الضمّ قياسا على ما ورد في اللغة وبعض القراءات، كقراءة: ﴿**فَقُلْ تَعَالُوا نَدْعُ أَبْناءنا وأبناءَكُم**﴾[5] بضمّ ما قبل واو "تعالوا"، وكقراءة: ﴿**ولا تَعْثُوا في الأرضِ مُفْسِدِين**﴾[6] بضم الثاء، وقراءة: ﴿**لا تَسْمَعُوا لهذا القرآن والْغُوا فيه**﴾[1] بضمّ الغين.

---

[1] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 246/2.

[2] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1979، القاهرة، ص162.

[3] سورة البقرة، الآية: 65.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص805.

[5] سورة آل عمران، الآية: 61.

[6] سورة البقرة، الآية: 60.

- "**إنّه يحْسِدُ –بكسر السين– الناس جميعا**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالضمّ، الصواب: "إنّه يحْسُدُ –بضم السين– الناس جميعا"، وقد عدّ جماعة[2] الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدانه، فالسماع لورود اللفظ في المعجمات، فقد جاء الفعل في المعجمات من بابي "ضَرَب"، و"نَصَرَ". وقد جاءت إحدى القراءات القرآنية موافقة للضبط المرفوض إذ قُرِئ قوله تعالى:﴿**فَسَيَقُولون بل تَحْسُدُونَنا**﴾[3] قرئ الفعل بكسر العين[4]، أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع[5].
- "**يدْرِس –بكسر السين– الموضوع جيّدا**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالضمّ، الصواب: "يدْرُس –بضم السين– الموضوع جيّدا"، وقد عدّ جماعة[6] الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدانه، فالسماع لورود اللفظ في المعجمات، فقد وردت لغة بكسر الراء في المضارع، وبه قرئ قوله تعالى: "**وبِمَا كنتم تَدْرِسون**"[7] بكسر الراء[1]،

---

[1] سورة فصلت، الآية: 26.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص810.

[3] سورة الفتح، الآية: 15.

[4] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 516/1. وهي قراءة لعيسى بن سليمان.

[5] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، ص162.

[6] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص815.

[7] سورة آل عمران، الآية: 79.

أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع.

- "**يَسْبُقه في العدو**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالكسر الصواب: يسْبِقه في العدو، وعدّ أحمد مختار عمر وفريق العمل معه الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدان ذلك[2]، فالسماع لورود اللفظ في بعض المعجمات من بابي "نصَر" و"ضَرَبَ" كما وردت إحدى القراءات القرآنية موافقة للاستعمال المرفوض، إذ قرِئ قوله تعالى: ﴿**لا يسْبِقُونَه بالقوْل**﴾[3] بضّم الباء[4]. أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع.
- "**يَسْفُك الدماء**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالكسر الصواب: "يَسْفِك الدماء"، وعدّ أحمد مختار عمر وفريق العمل معه الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدان؛ ذلك فالسماع لورود اللفظ في بعض المعجمات من بابي "نصَر" و"ضَرَبَ" كما وردت إحدى القراءات القرآنية موافقة للاستعمال المرفوض، إذ قرِئ قوله تعالى:﴿**ويَسْفِكُ**

[1] أبو حيان، البحر المحيط، 506/2. والقراءة لأبي حيوة.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص817-818.

[3] سورة الأنبياء، الآية: 27.

[4] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 255/3.

**الدماء**﴾[1] بضّم الفاء[2]، أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع.

- "**يَصْلُب الجاني**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالكسر الصواب: "يَصْلِب الجاني"، وعدّ أحمد مختار عمر وفريق العمل معه الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدان[3]؛ ذلك فالسماع لورود اللفظ في بعض المعجمات من بابي "نصَر" و"ضَرَبَ"، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿**لأُصَلِّبَنَّكُم أجمعين**﴾[4] "لأَصْلُبَنَّكُم" و"لأصْلِبَنَّكم" بالضمّ والكسر[5]، أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع.
- "**لا يعْزِبُ عن ذهني أمرك**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالضمّ، الصواب: "لا يعْزُبُ عن ذهني أمرك"، وقد عدّ جماعة[6] الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدانه، فالسماع لورود اللفظ في المعجمات من بابي

---

[1] سورة البقرة، الآية:30.

[2] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 185/1. والقراءة لأبي حيوة وإبراهيم بن أبي عبلة.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص822-823.

[4] سورة الأعراف، الآية:124.

[5] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 207/2. والقراءتان لحميد المكي وابن محيصن والحسن.

[6] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص825.

"نصَر" و"ضَرَبَ"، كما وردت إحدى القراءات القرآنية السبعية موافقة للاستعمال المرفوض، إذ قرِئ قوله تعالى:﴿**لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذرّةٍ**﴾[1] قُرئ الفعل "يعْزِب" بكسر الزاي[2]. أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع.

- "**المسلم لا يَنْكِثُ عهْدا**"، مرفوض عند بعضهم؛ لاقتصار بعض المعجمات على ضبط عين هذا الفعل بالضمّ، الصواب: "المسلم لا يَنْكُثُ عهْدا"، وقد عدّ جماعة[3] الاستعمال المرفوض من الفصيح كون السماع والقياس يؤيّدانه، فالسماع لورود اللفظ في المعجمات من بابي "ضَرَب"، و"نَصَرَ". وقد جاءت إحدى القراءات القرآنية موافقة للضبط المرفوض إذ قُرِئ قوله تعالى: ﴿**فإنّما يَنْكُثُ على نَفْسِهِ**﴾[4] قرئ الفعل بكسر الكاف[5]، أمّا القياس فلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين **كأبي** زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع[6].

وآل البحث إلى أنّه كان الأجدر بالعلماء الذين اشتغلوا على حقل التصحيح اللغوي وغلب عليهم التشدّد "أن يُبعدوا عنهم ما سُطّر في كتب النحو وينظروا

---

[1] سورة سبأ، الآية:03.

[2] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 358/2. والقراءة للكسائي.

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ص839.

[4] سورة الفتح، الآية: 10.

[5] أحمد مختار عمر وغيره، معجم القراءات القرآنية، 358/4. والقراءة لأبي حيوة.

[6] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، ص162.

إلى استعمال النحاة في كتبهم الأخرى غير النحوية، لم ينظروا مثلا في لغة المبرّد في "الكامل" و"الفاضل"، ولم ينظروا في "الفائق" للزمخشري، ولم ينظروا في كتب القرآن الأخرى"[1].

وعليه فإنّ اتخاذ القراءات القرآنية مرتكزا لتحقيق التيسير ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن والتي يتحرّج المتشددون عن استعمالها أضحى مطلبا ملحا ومسلكا ضروريا للتخريج ومعبرا لقبول المخطّأ، بل ومصدرا لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب وتصحيح الكلام، بغض النظر عن موافقة القراءات للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها؛ لأنّها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس، وتستمدّ الأصول.

[1] إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2000، بيروت، ص150.

## قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، ط1997م، بيروت.
- إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2000 م.
– ابن تيمية، رسالة في الأحرف السبعة، تح: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط،2008م، مصر.
- ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، ضبط وتصحيح محمد تميم الزعبي، دار الهدى، 1414هـ، جدّة.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث،ط،1994م، مصر.
- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، 1979م، القاهرة.
- ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، دار المعارف، مصر، ص31.

- ابن طيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تح: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط2، 2002م، الإمارات العربية المتحدة.

- ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط،1972م، مصر.

– ابن مكي الصّقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له وقابل مخطوطاته مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1 1990م، لبنان.

- ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، دراسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م، بيروت.

- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وزكريا النوتي وأحمد النجولي، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م، بيروت. وطبعة السعادة–ط أولى ودار الطباعة المصرية، 1281هـ.

- أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل–بيروت– الدار السودانية– الخرطوم، ط1، 1988م.

- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط9، 2010م، القاهرة.

- أحمد مختار عمر، دراسات لغوية في القرآن الكريم، عالم الكتب، ط2، 2006م، القاهرة.

- أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب،ط2008،1م،القاهرة.

- البطليوسي ابن السيد ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م بيروت.
– التهانوي محمد علي ،كشاف اصطلاحات الفنون ،تح: علي دحروج ،مكتبة لبنان ،ط1 ،سنة 1996م ،لبنان.
– الدمياطي أحمد بن محمد البنا ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط1987 م، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية.
- الراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد أحمد خلف الله ،مكتبة الأنجلو مصرية ،القاهرة .
- الزبيدي، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، الخانجي، ط2،2000م ، القاهرة، ص107– 108.
– الزركشي البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة، دار التراث، القاهرة.
- الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، ط3 2009م ، بيروت.
- السيد رزق الطويل، في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، المكتبة الفيصلية، ط1، 1985 م، مكة المكرمة، ص75.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، ط3، 2007م ، القاهرة.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة ،دار إحياء الكتب العربية .
- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دار المعارف، ط1990 م، القاهرة.

- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عالم الكتب، ط1، 2009م ، القاهرة.
- عبد الفتاح سليم، موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، مكتبة الآداب، ط2، 2009م، القاهرة.
- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، ط، 1996م.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006م ، لبنان.
- القسطلاني شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- المازني، المنصف شرح ابن جني، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م ، بيروت.
- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط2005م، بيروت.
- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، ط6، 2001 م ، بيروت .
- نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، ط1، 2008م عمان.
- يوهان فِك، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم النجار، الدار المصرية السعودية، ط2006م، القاهرة.